العرب
الجمعة 2021/06/25
السنة 44 العدد 12100

الأزمات المتتالية تلقي بظلالها على المثليين في لبنان

بيروت - صار مجتمع المثليين في لبنان يواجه تحديات هائلة بعدما حرم انفجار المرفأ المروّع ووباء كورونا أفراده من مساحاتهم "الآمنة" ومن مصادر دخلهم، وفق ما نبّهت إليه منظمة أوكسفام في تقرير نشرته الخميس.

وقالت المنظمة إنّه لم يبق لمجتمع المثليين "إلا القليل من المساحات الآمنة، بعد أن أصبحوا من بين الفئات الأكثر تضررا من تداعيات انفجار بيروت ووباء كورونا والأزمة الاقتصادية المستمرة". وأوضحت أن "مزيج الأزمات دمّر أحياء بأكملها وجد فيها أفراده ملجأ لهم خلال العقد الأخير".

روبن (24 عاما) ترك منزل عائلته في طرابلس طيلة ثلاث سنوات عاش خلالها في بيروت، لكن إثر انتشار الوباء خلال ربيع العام الماضي صارت النوادي الليلية -التي كان يعمل في أحدها- من بين أكثر القطاعات تضررا في بيروت، فخسر مصدر رزقه وأصبح يجد عنتا في دفع ثمن الطعام وأجرة السكن.

> دعوة إلى إعادة بناء المساحات الآمنة لمجتمع الميم وتقديم المساعدات النقدية والمأوى والوصول إلى الخدمات

وبعد أن فقد أصدقاؤه ومن يشاركونه تسوّغ الشقة أعمالهم في منطقة الجميزة بسبب الضرر الذي لحق بالكثير من المباني جراء انفجار المرفأ، ولهول صدمة ما مروا به، لم يعرف ماذا يفعل واضطر للعودة إلى بيت عائلته في الشمال.

لكن روبن عاد مجددا إلى بيروت لأن أهله في طرابلس قالوا له إن نمط حياته لا يناسبهم في مجتمع محافظ. وقال روبن لـ"بي. بي. سي" "فعلا لا أعرف كيف نجوت ومنذ ذلك الحين أعيش فترة متعبة وصعبة نفسيا".

ورغم كل ما مرّ به يعتبر روبن نفسه من المحظوظين لعدم تضرره جسديا مثل غيره، ولكونه كان محاطا بمجموعة أصدقاء من دائرته يعرف أنه قادر على الاعتماد عليهم إذا دعت الضرورة.

ويواجه أفراد "مجتمع الميم" تمييزا ضدهم ورفضا اجتماعيا، خصوصا المتحولين جنسيا، ما يجعل ظروف معيشتهم وحصولهم على حقوقهم الأساسية -كالرعاية الصحية والوظائف- أمرا صعبا في بلد يعاقَب فيه كل من يقيم علاقات مثلية بالسجن ويضطر الكثيرون إلى إخفاء هويتهم الجنسية خوفًا من الوصمة الاجتماعية.

يقول نزار عوّاد، مستشار النوع الاجتماعي لدى أوكسفام وأحد المشاركين في إعداد التقرير، "قد يكون هناك انطباع عن لبنان بأن فيه مساحة آمنة لمجتمع الميم يقل فيها مستوى الرهاب من المثلية، مقارنة ببلدان عربية أخرى، لكن هذه الفكرة ليست دقيقة تماما".

ويشرح نزار أن بيروت وجبل لبنان أكثر انفتاحا من باقي أماكن لبنان في ما يتعلق بالترحيب بأفراد مجتمع الميم. ولكنه يوضّح أنه ليست كل أحياء بيروت آمنة بالنسبة إليهم، وحتى في الحي الواحد هناك اختلاف في معاملات الناس.

ولطالما شكلت أحياء مار مخايل والجميزة والجعيتاوي، التي كانت من الأكثر تضرراً جراء الانفجار، بيئة مرحّبة وحاضنة لأفراد مجتمع الميم، مع جذبها المقاهي والمطاعم والمراكز الثقافية والفنية والأجانب.

أندريه درس فن الماكياج والأزياء، وبعد تخرجه واجه صعوبات أثناء بحثه عن فرص عمل "لأن البلد صغير وهناك أسماء بارزة في هذا المجال" مما يجعل المنافسة أصعب. لكن الوضع بالنسبة إليه ازداد سوءًا عام 2020، فقد تضرر نفسيا وجسديا بسبب الانفجار، خاصة أن بيته كان قريبا من المرفأ. ونقل يومها إلى المستشفى حيث أجريت له عملية تركت أثرها على جسمه.

يقول روبن "لا أحد يستطيع أن يعيش مع أزمة الدولار ووباء كورونا، لم نعد قادرين على تحمل ثمن أي شيء. أفكر في السفر ولا أستطيع أن أدفن نفسي هنا".

ومنذ 2020 أطلقت ساندرا (34 عاما) مبادرة صندوق إغاثة المثليين "كيير رولباف فاوند" لدعم هذا المجتمع، وتمكنت من جمع تبرعات من مختلف أنحاء العالم وصلت قيمتها إلى 65 ألف دولار.

وقالت لـ"بي. بي. سي" "كانت هذه أول مرة أجمع فيها تبرعات. لديّ معارف من فنانين في مختلف أنحاء العالم وأنا قريبة من مجتمع الميم في لبنان منذ عشر سنوات. قلت لنفسي: نحن كحراك مجتمعي ما معنى عملنا طوال كل هذه السنين إن لم نتحرك في مثل هذه الظروف؟".

واستندت المنظمة في تقريرها بعنوان "مجتمع الميم في أزمة: صدمة وعدم مساواة وضعف" إلى 110 مقابلات أجرتها في أحياء تضررت بفعل انفجار المرفأ في الرابع من أغسطس 2020 والذي أودى بحياة أكثر من مئتي شخص وتسبب بإصابة أكثر من ستة آلاف شخص بجروح.

وصنّف جميع المستجوبين القضايا المتعلّقة بالسكن على رأس قائمة أبرز الصعوبات التي يواجهونها، تليها قدرتهم على الوصول إلى المساحات المجتمعية وأنظمة الرعاية، ثمّ توفير معاليم تسوغ المنازل، ويلي ذلك امتلاك مساحة آمنة للعيش.

وأكد أربعون في المئة من المستجوبين أن أوضاعهم المعيشية تأثّرت سلباً جراء الانفجار. وقال نصفهم تقريباً إنهم يعتمدون على دعم عائلاتهم والمساعدات الإنسانية من أجل توفير حاجياتهم. وفقد سبعون في المئة من المستجوبين وظائفهم في العام الماضي على وقع الأزمات المتلاحقة.

ودعت أوكسفام الحكومة إلى منح الأولوية "لإعادة بناء المساحات الآمنة لمجتمع الميم وتقديم المساعدات الأساسية، بما في ذلك المساعدات النقدية والمأوى والوصول إلى الخدمات، لمن لم تشملهم مشاريع المساعدات الحالية".

قسوة المجتمع والظروف

تنكّر لنا البلد

ضاع لبنان وضاع فيه من تقدّم بهم العمر

مسنون يعانون من غياب الرعاية بعد سنوات من خدمة الوطن

يواجه المسنّون اللبنانيون مصيرهم بصعوبة في غياب اهتمام الحكومة بأوضاعهم المزرية، وهم اليوم يعيشون على المساعدات الخيرية ومنهم من أصبح في الشارع بعد أن نفدت مدخراته جراء الأزمات المتتالية، رغم أنهم خدموا البلاد سنوات طويلة ولم يتركوها حتى في زمن الحرب.

آخر العمر

بيروت - تتنقّل ماري أورفالي خمس مرات في الأسبوع من شقتها في بيروت إلى الكنيسة المحلية، وهي مؤسسة خيرية ومطبخ شوربة قريب لجلب وجبة مطبوخة لها ولزوجها ريمون البالغ من العمر 84 عاما.

نفد دعمهما الوحيد (دفعة نهاية خدمة ريموند البالغة 15 ألف دولار منذ تقاعده قبل أكثر من 20 عاما) منذ فترة طويلة.

ومنذ ذلك الحين، اعتمدا على الأعمال الخيرية لتغطية كل شيء من الإيجار ومستلزمات التنظيف ومسكنات الألم والطعام لكلبهما الأبيض سنوبي، لكن الأعمال الخيرية تعاني اليوم من انهيار عملة لبنان.

وكانت الأموال النقدية التي يحصلان عليها من المتبرعين والكنيسة تصل إلى 400 دولار، وهي الآن في حدود 40 دولارا.

انهارت ماري البالغة من العمر 76 عاما باكية عندما سُئلت عن حالها، قالت "لقد أصبحت خائفة، أصبحت متوترة، أحتاج إلى المال لشراء حاجيات للمنزل".

ومع غياب نظام رعاية اجتماعية، يُترك كبار السن في لبنان لتدبّر أمورهم بأنفسهم وسط الأزمة الاقتصادية في بلدهم.

وفي سنوات حياتهم الأولى، نجوا من 15 عاما من الحرب الأهلية التي بدأت في عام 1975 ونوبات من عدم الاستقرار.

الآن، وفي سن الشيخوخة، ألقي بالعديد منهم بين براثن الفقر بسبب واحدة من أسوأ الأزمات المالية العالمية خلال الـ150 عاما الماضية.

ويوجد في لبنان أكبر عدد من كبار السن في الشرق الأوسط، 10 في المئة من السكان البالغ عددهم 6 ملايين هم فوق 65 عاما.

ولا يتمتع حوالي 80 في المئة من السكان فوق سن 65 بمزايا التقاعد أو تغطية الرعاية الصحية، وفقا لمنظمة العمل الدولية.

ويكافح أفراد الأسرة والجمعيات الخيرية، التي تعتبر مصدر الدعم الرئيسي التقليدي، لتلبية الاحتياجات المتزايدة مع ارتفاع معدلات البطالة.

وأصبحت مدخرات بالدولار حصل عليها كبار السن من العمل طوال حياتهم محجوزة في البنوك، ولا يمكن الوصول إليها في ظل الأزمة المصرفية.

وفقدت المدخرات ما يقرب من 90 في المئة من قيمتها مع انهيار العملة المحلية مقابل الدولار، وينهار نظام الرعاية الصحية الذي كان يمكن الاعتماد عليه في يوم من الأيام.

قالت ماري بصوت خافت، "ليس لدي نقود لشراء الملابس أو الأحذية"، حيث لم تكن تريد أن يسمع ريموند شكواها، فقد شفي مؤخّرا من كورونا وجراحة في الدماغ.

وعمل ريموند مسؤولا في أحد مستشفيات بيروت لمدة 26 عاما، وكانت ماري أمينة في إحدى الجامعات.

ويعيشان الآن بين أكوام من أمتعتهما في شقة مستأجرة في شرق بيروت، ويستعين ريموند بمشاية معلقة فوق سريره للتحرك في الشقة، ولديه كيس من الخبز وُضع تحت السرير لسهولة الوصول إليه، فحتى أطفالهما الخمسة في حاجة إلى المساعدة.

وعلى مدار العامين الماضيين، نزل المزيد من كبار السن إلى الشوارع، للبحث في القمامة أو التسوّل، كما قال جو تاوتل، الذي يدير مؤسسة "رفيق الدرب" الخيرية.

ويقدم تاوتل وجبات منزلية لأكثر من 60 أسرة مسنة سجّل عددها ارتفاعا من خمس أسر قبل الأزمة.

وقال "أصبحت الآن في حاجة أولئك الذين اعتادوا العطاء، ففي البداية، كانت المجموعات تساعد طوائفها، الآن، ازدادت الاحتياجات، ولم يعد ممكنا لأحد أن يحلّ محل الدولة".

ولا يغطي البرنامج الوطني للضمان الاجتماعي سوى 30 في المئة من القوى العاملة، ويعطي مدفوعات لمرة واحدة عند التقاعد، ويعاني من نقص خطير في التمويل.

وأدى انفجار بيروت الصيف الماضي إلى تدمير أجزاء من المدينة، حيث تضررت المئات من منازل المسيحيين الأكبر سنا في لبنان، مما أدى إلى تهجيرهم بشكل مؤقت أو دائم.

وقال مصطفى حلوة رئيس جمعية "الخدمات الاجتماعية" الطبية، ومستشفى إعادة التأهيل ودار رعاية المسنين في طرابلس بشمال لبنان، إن "كبار السن وذوي الإعاقة باقون. وإذا لم يكن المجتمع على دراية بهذه المشكلة، أعتقد أننا نتجه نحو المزيد من الأزمات".

وفي ذروة الوباء، كانت دور رعاية المسنين تعتبر عالية الخطورة في جميع أنحاء العالم. وفي لبنان، اعتبرتها بعض العائلات الحلّ لمشكلاتها. ويستوعب مرفق الحلوة القائم منذ 104 سنوات ما يصل إلى 300 شخص، وهم مزيج من كبار السن والمصابين بأمراض عقلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وأوقفت عمليات الدخول والزيارات في بداية الوباء.

وعندما أعيد فتحه بعد ستة أشهر، احتضن 42 مريضا جديدا، وهو عدد غير متوقع.

ومع انخفاض قيمة العملة، تكلف الغرفة الخاصة الآن ما يعادل 100 دولار شهريا فقط. ويعمل المرفق على تجديد جزء من الطابق السفلي للمزيد من الغرف، وهناك خطة لملحق يضم 72 سريرا. لكن الأموال الأجنبية عالقة في البنك، وأخرت البيروقراطية موافقة الحكومة.

ودخل سليمان علي يوسف، وهو تاجر يبلغ من العمر 81 عاما، إلى مرفق عين الحلوة منذ قرابة شهرين.

وأصيب يوسف بفايروس كورونا العام الماضي، كما أصيبت زوجته ثم توفيت، ورأى أبناؤه أنه بحاجة إلى رعاية لأنّ صحته سيئة.

وقال يوسف، وهو رجل عصامي، إنه نجا من عالم الأعمال الغادر بذكاء سريع وعلاقات جيدة، واستورد بضائع رخيصة من أوروبا خلال الحرب الأهلية.

وتمكنت زوجته من إدارة المدخرات، وعاشا بشكل جيد، ولم يحتاجا أبدا إلى مساعدة مالية من الأسرة. ثم توقف عن العمل منذ عامين بسبب جلطة دماغية.

الآن، أصبحت نصف مدخراته عالقة في البنك، والنصف الآخر هو عبارة عن بضائع مخزنة في المستودع. وليس لديه تأمين اجتماعي.

وقال من سريره، "لم أكلف الدولة أبدا أي شيء في حياتي، لكنني اليوم مريض وأحتاج إلى المساعدة، لا أريد أن أعود شابا، لكني أريد بعض العناية".

80

في المئة من السكان فوق سن الـ65 لا يتمتعون بمزايا التقاعد أو التغطية الاجتماعية